نص وثيقة العهد الدولي كما سيقدمها العراق إلى مؤتمر شرم الشيخ في مصر/ ١ ـ ٢

١. مقدمة ـ العهد وأهدافه

العهد الدولي مع العراق هو مبادرة أطلقتها حكومة العراق تهدف إلى إقامة شراكة جديدة مع المجتمع الدولي، ويتمثل الغرض من هذا العهد بوضع إطار عمل بغية تحقيق الرؤية الوطنية للعراق الرامية إلى:

تحقيق تطلعات الشعب العراقي الرامية إلى ترسيخ دعائم قيام دولة فدرالية ديمقراطية موحدة يسودها الأمن والاستقرار ويتمتع جميع مواطنيها بحقوق وواجبات متساوية. إرساء اقتصاد ينعم بالازدهار وقاعدة إنتاج متنوعة قادرة على توفير متطلبات التنمية المستدامة وفقا لعوامل السوق ومنفتح على العالم ومندمج معه ومع الاقتصاديات الأخرى في المنطقة وعلى وجه الخصوص تلك الخاصة بدول الجوار. جعل العراق عضوا فعالا في المنظمات الدولية والإقليمية وقادرا على تقديم المساعدات للبلدان الفقيرة والمحتاجة.

السماح للقطاع الخاص بلعب دور قيادي في النشاط الاقتصادي، مع دور قيادي في النشاط الاقتصادي، مع دور خاص للحكومة في تنظيم هذا النشاط وحمايته من آثار التقلبات الخارجية وحماية الفقراء والفئات الضعيفة من الحرمان والجوع وتوفير معايير ملائمة من الخدمات الاجتماعية العامة للمواطنين العراقيين.

يهدف العهد إلى خلق ديناميكية من الإجماع الوطني والدعم الدولي يعزز بعضها بعضا، بينما يتمثل الهدف المحلي ببناء عهد وطني حول البرامج الحكومية السياسية والاقتصادية وإعادة إحياء ثقة الشعب العراقي في قدرة الدولة على حمايته وتلبية احتياجاته الأساسية. أما على الصعيد الدولي فيسعى العهد إلى وضع إطار عمل من الإلتزامات المتبادلة التي ستقدم الدعم للعراق وتعمل على تعزيز قراراته لمعالجة الإصلاحات والسياسات المهمة والعمل على تطبيقها.

من الواضح أن مواجهة التحديات الأمنية والسياسية، وتطبيق الإدارة الرشيدة وتوفير الخدمات الأساسية هي مطالب رئيسية للتقدم في جميع المجالات الأخرى بما فيها الإنعاش الاقتصادي. استند العهد إلى الاعتقاد بالعلاقة التكافلية المفترضة بين السلم - والازدهار الاقتصادي. وتعد المصالحة الوطنية وتعزيز الأمن والإدارة الرشيدة ومواصلة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية أمور مهمة لإطلاق طاقات التنمية الخاصة بالعراق. سيقدم الشركاء الدوليون الدعم السياسي الإداري والتقني والمالي لمساعدة العراق على مواجهة هذه التحديات كجزء من الالتزامات المتبادلة.

يهدف العهد إلى إعادة دمج العراق في محيطه الإقليمي والدولي على أساس الاحترام المتبادل والسعي لتحقيق المصالح المشتركة. فهو بيان للتضامن مع حكومة العراق وشعبه واعتراف بالإنجازات التي تم تحقيقها على مدار السنوات الثلاث الماضية ونخص منها بالذكر الالتزام بالجدول الزمني السياسي لقرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ والتزام الحكومة وشركائها الدوليين بالعمل معا لإتمام العملية الانتقالية وعملية إعادة الإعمار.

ويجدد العهد تأكيده على التزام الحكومة العراقية بمكافحة الفساد، الأمر الذي يعكس مسؤولية الحكومة اتجاه مواطنيها بغية إرساء مؤسسات وممارسات تتسم بالشفافية يخضع من خلالها موظفو الدولة للمحاسبة عن أفعالهم، إذ أن هدف العهد الرئيسي هو بناء عراق موحد وديمقراطي ينعم جميع أبنائه بتوزيع عادل لثرواته فيما بينهم بصرف النظر عن انتماءاتهم.

إن تحقيق الازدهار هو جزء مهم من هذه الرؤية، فقد أثبتت تجارب في مناطق أخرى أن النمو المستدام في التوظيف والمستوى المعيشي لابد أن تتم قيادته من خلال قطاع خاص متين ومتنوع. وللحكومة دور مهم تضطلع به بطرق عدة تضمن الإدارة الرشيدة للعوائد النفطية وخلق إطار عمل قانوني وتنظيمي يدير الاقتصاد الكلي ويحمي الفئات الضعيفة ويوفر الأمن - بيد أن مصدر الازدهار الفعلي لابد أن يمر من خلال القطاع الخاص.

يتطلب التحول الاقتصادي دعماً ومشاركة شعبية واسعة. تلتزم الحكومة بحشد الإجماع الوطني حول برنامج عملها وضمان إيصال الفوائد المرجوة من الإصلاحات على نحو ملائم للشعب العراقي. تستهل هذه الوثيقة بوضع الخطوط الرئيسية للبرنامج الرامي إلى تحقيق رؤية حكومة العراق في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية - الاجتماعية. وتم وضع برنامج الحكومة في هذه الوثيقة إضافة إلى وضع خطوات ثابتة وآليات لتحقيق هذه الخطوات ضمن إطار زمني محدد.

تشتمل هذه الوثيقة على برنامج العمل الحكومي على الصعيد الاقتصادي وتحديد الشكل العام ومبادات وضع السياسات الرئيسية، حيث يركز إطار العمل السياسي على الجوانب الرئيسية التي تم تحديدها ضمن استراتيجية التنمية الوطنية: إدارة الموارد العامة وإدخال إصلاحات اقتصادية وإصلاحات في القطاع الاجتماعي والاستثمار والطاقة الزراعة.

كما تم تناول برامج الاستثمار والإصلاح بالتفصيل في هذه الوثيقة وذلك بغية بلوغ الإيفاء بالالتزامات المتبادلة التي سيقوم كل من حكومة العراق والمجتمع الدولي بتنفيذها معا. ومن ثم تنعكس إجراءات الإصلاح والاستثمار ضمن اطار عمل مالي متوسط الأمد للوصول إلى التوقعات المالية خلال الأمد المتوسط.

وضع العهد جدولا زمنياً لعمل الشركاء الدوليين بما في ذلك الالتزامات المالية الملموسة المدرجة ضمن جهود الإصلاحات الحكومية والمقامة على أساس إطار عمل معتمد دولياً يتم من خلاله التعرف على احتياجات العراق. وتختتم هذه الوثيقة بتقديم إيجاز عن خطوات التنسيق والتنفيذ والمتابعة والقيام بعمليات القياس بما ينسجم مع عملية الفريق الاستشاري. وتقوم على الخطط الوطنية القائمة وآليات تنسيق المساعدات كاستراتيجية التنمية الوطنية على سبيل المثال ومجاميع عمل القطاعات والفرق الأخرى، وتعزيزها كلما دعت الحاجة لتعكس الاحتياجات والوقائع المستجدة. وتعد عملية الفريق الاستشاري أداة لهذا العهد ونتاجا له في نفس الوقت، إذ توفر آلية تتسم بالشفافية والشمولية والقوة بالنسبة لآلية التنسيق والتخطيط مع الأطراف العاملة المحلية منها والدولية.

٢ـ بيان العهد الدولي مع العراق

قررت حكومة العراق والمجتمع الدولي تعزيز شراكتهما بغية رفع المستوى المعيشي للشعب العراقي، واستكمال عملية إعادة إعمار العراق وتمهيد الطريق أمامه للوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي والازدهار في مجتمع يسوده نظام سياسي ديمقراطي اتحادي تعددي.

وقد أكدا مواصلة تبادل الالتزامات بينهما بروح مؤتمر مدريد ٢٠٠٣ واجتماع أبو ظبي أيلول ٢٠٠٦ واجتماع الكويت تشرين الأول ٢٠٠٦ سعيا لتحقيق عراق مستقر ومزدهر، يسوده الحكم الرشيد، وتترسخ فيه حقوق الإنسان العراق في ظل سيادة القانون، وكذلك إدامة وتقوية هذه الالتزامات طوال مدة العهد وما بعدها.

١- الالتزام بما حققه العراق الجديد من إنجازات متمثلة باعتماد دستور في تشرين الثاني ٢٠٠٥، وإجراء انتخابات برلمانية في كانون الاول ٢٠٠٥، وتشكيل أول حكومة دائمة بموجبه في آيار ٢٠٠٦.

٢- الادراك أن تطبيق الرؤية المشتركة بين الطرفين لمستقبل العراق بصورة ناجحة تستلزم نبذ الإرهاب والتطرف وإجراء حوار ومصالحة وطنية، وتشكيل قوات أمنية على أساس المهنية والولاء للوطن فقط، والسعي الجاد لتخلص من التهديدات الإرهابية، إضافة إلى إيجاد حل مقبول لمسألة دمج الميليشيات.

٣- الاعتراف بأن أمن وازدهار وسعادة الشعب العراقي يتوقف على التزام الحكومة العراقية بمواصلة الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية في مجالات إدارة الموارد العامة والإدارة الرشيدة وتقوية مؤسسات الدولة وإصلاح الدعم الحكومي وتطوير القطاع الخاص وإعادة هيكلة القطاع المالي وتحسين الأمن والاستقرار وإقامة إطار عمل تنظيمي ومؤسساتي يرتكز على سيادة القانون، وإصدار قانون النفط والغاز، ورسم سياسة إدارية جيدة لقطاع الزراعة والمياه.

٤- التأكيد أن هذه الاصلاحات لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التفاعل والتعاون والدعم الدولي الحقيقي ومنه الاستثمارات التي بوسعها سد النقص الموجود بين احتياجات العراق وإمكاناته المتاحة خلال الأمد المتوسط، ومن بين هذه المساعدات السعي لإطفاء جميع ديون العراق بنسبة ١٠٠%، وتقديم الدعم التقني له وبناء قدراته وتقديم جميع أنواع المساعدات.

٥- الاتفاق على أن يلتقي طرفا العهد الدولي مع العراق أو من يمثلهما بشكل منتظم بغية تنسيق جهودهما ومراجعة سير التقدم الذي يطرأ على تلك الإصلاحات والمساعدات حسب الآليات والجداول الزمنية المعتمدة في ملاحق وثيقة العهد الدولي مع العراق.

٦- التأكيد على الالتزام المتبادل لمواصلة إدخال الإصلاحات وتقديم المساعدات التي تم التعهد بها خلال المؤتمر الأخير.

٣ـ تحقيق الرؤية: الملف السياسي والأمني

أولا. الملف السياسي:

الهدف: عراق موحد وديمقراطي وفدرالي ذو سيادة ومندمج مع محيطه الإقليمي والعالمي. يشهد العراق الآن مرحلة انتقالية نحو بناء بلد يتمتع بالسيادة وموحد وفدرالي ينعم جميع أفراد شعبه بالعيش بكرامة. في ظل ظروف باتت تتسم بالصعوبة البالغة، تسعى حكومة العراق إلى تحقيق هذا الهدف إلى جانب مهمتها ذات الطبيعة المعقدة والمتمثلة بإعادة إعمار البلد. ويمثل الإصلاح الاقتصادي والدعم الدولي بالنسبة لمساعي العراق عنصرا مهما في تعزيز الوضع الأمني وإعادة الاستقرار للبلاد.

وقد أطلقت الحكومة خطة المصالحة الوطنية لتوفير الحماية وإيجاد الظروف المؤاتية للإستقرار، وقد تم تطوير هذه المبادرة بمشاركة الأحزاب السياسية العراقية في المجلس السياسي للأمن اوطني وشريحة واسعة من الأطراف السياسية العاملة، وقد تم إنجاز الخطوات الأولى نحو النجاح. وستواصل الحكومة العراقية جهودها المبذولة نحو توسع حجم مشاركة الفئات المهتمة بالمبادرة بغض النظر عن توجهاتها السياسية والأيديولوجية.

ستوضح الأقسام الآتية من العهد كيف سيتسنى للمبادرات التي تولتها حكومة العراق توفير بيئة راسخة سياسيا وأمنيا لازمة لتحقيق دعائم العهد الاقتصادية. وفي نفس الوقت، تصف هذه الأقسام الأوضاع الأمنية والسياسية التي لن يتم الإيفاء بها دون دعم دولي حقيقي لإصلاحات العراق الاقتصادية من خلال العهد. سيتم إخبار الشركاء الدوليين بالمستجدات المتعلقة بتطبيق برامج حكومة العراق في المجالين السياسي والأمني والجدول الزمني التشريعي (الملحق ٣) وتوسيعها وتطويرها إذا سمحت الظروف.

لقد تم وضع الخطوط الرئيسية لاحتياجات العراق السياسية والأمنية ضمن برنامج الحكومة وخطة المصالحة الوطنية (راجع الملحقين ١و٢)، وبناء عليه تعد النقاط الآتية مطالب رئيسية لبناء دولة مستقرة ومجتمع متماسك وتحقيق المصالحة بين مختلف فئات الشعب العراقي:

- نبذ الإرهاب والعمل الفعال في مواجهته.
- نبذ العنف الموجه ضد الدولة وبين الجماعات الطائفية والعرقية داخل البلاد.
- احترام سيادة القانون بما فيها الحريات المدنية وحقوق الإنسان.
- بناء عراق ذي سيادة وموحد وديمقراطي وفدرالي.
- إضفاء الطابع المؤسساتي على الفدرالية الديمقراطية من خلال عملية تستند على أساس الاتفاق والإجماع.
- تقاسم الموارد بعدل وإنصاف.
- التعاون مع دول الجوار على أساس المصالح المتبادلة.

وللإيفاء بالمتطلبات المذكورة أعلاه، يتعين على الحكومة تولي عملية إدخال الإصلاحات المؤسساتية الرامية إلى ترسيخ هيبة القانون بما في ذلك تعزيز وضبط وإصلاح جميع وسائل القوة المعمول بها ومنها النظام القضائي؛ وإنشاء وتنفيذ برنامج متوازن للعدالة الانتقالية؛ ورسم سياسات تعني بتوزيع الموارد بصورة منصفة ومقبولة؛ وتنظيم بنية الخدمة العامة على أسس مهنية غير طائفية بهدف إدارة الدولة على كافة المستويات. تتمثل أحد الأفكار الرئيسية العامة التي تدار ضمن الإصلاحات المؤسساتية في إرساء احترام سيادة القانون كشرط مسبق أساسي لإنجاح تطبيق العهد. إن وضع أولويات لتلك الإصلاحات ستساهم في:

* تعزيز سلطة الدولة في تنفيذ السياسات والبرامج والمشاريع وجباية الضرائب.
* تفعيل الدستور والقوانين لضمان أمن المواطنين وحماية الممتلكات الخاصة والعامة وإنجاز العقود.
* إنشاء مؤسسات سياسية تتسم بالشمولية والشرعية.
* تقوية النظام القضائي وإدارة القضائية.
* إقامة علاقات مستقرة وبناءة مع دول الجوار والمجتمع الدولي.

أ- الحوار الوطني والمصالحة:

* ستواصل الحكومة تقديم دعمها لتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة، وتعزيز الإنجازات المتعلقة بالعملية السياسية.
* إذا ما أعدنا إلى الأذهان قراري مجلس الأمن ١٥٤٦ و١٦١٨ فإن العراق ملتزم بمكافحة الإرهاب، إذ لم يعد تهديداً للعراق فحسب بل للمنطقة والعالم بأسره. يستلزم دعم العراق دعماً كاملا من المجتمع الدولي والدول المجاورة إذا ما أريد له الانتصار في معركته هذه.
* يتم تطبيق برنامج المصالحة الوطنية برمته من خلال عملية تشاورية مستمرة على الصعيد السياسي. وقد تم تشكيل لجنة المصالحة الوطنية ولجانها الفرعية واستهلت أعمالها. وستمضي الحكومة قدما بعملية المصالحة الوطنية عبر جميع السبل المتاحة باعتبارها من أهم الأولويات.
* ويدعو برنامج المصالحة الوطنية، من بين جملة أمور أخرى، إلى نبذ العنف بجميع أشكاله والالتزام بحل الخلافات بوسائل سياسية وقانونية. ويحبذ القيام بعملية سياسية شاملة ترمي إلى بناء الثقة وطمأنة من يشعرون بالإقصاء منها.
* تقوم الحكومة بتوسيع الحوار لتعزيز الوحدة والمصالحة الوطنية وسيتم تطبيق البرامج بغية إرساء حوار حقيقي بين الأطراف المتنازعة من أجل الحد من التوتر في بغداد والمناطق الأخرى الساخنة.
* تقدم الحكومة دعمها لحماية حقوق الإنسان وملاحقة من ينتهكها قضائيا بغض النظر عن انتماءاتهم، وأن تتعامل مع موضوع الميليشيات والتشكيلات المسلحة عبر وسائل اقتصادية وسياسية وغيرها.
* تعتبر مسألة إيجاد حلول دائمة لمشكلة التهجير الداخلي للعراقيين مسألة ضرورية لتعزيز الحوار الوطني وأساساً لوحدة الوطنية ستسعى الحكومة لإيجاد الظروف الأمنية والقانونية الملائمة لعودة المهجرين قسرياً.
* إن بناء مؤسسات الدولة بجميع مستوياتها على أسس المهنية والشفافية والمساءلة يشكل أساس الإدارة الرشيدة. وستولي الحكومة خلال عملها اهتماما شديدا بمكافحة الفساد والمحسوبية والتدخل السياسي الحزبي والطائفي والعرقي.
* ستعمل الحكومة على إيجاد حل سلمي وعادل بشأن وضع كركوك، آخذة بعين الإعتبار وجهات نظر جميع المكونات والعمل وفقا للدستور لتجنب أي تصاعد في حدة التوتر.
* تعي الحكومة الدور المهم الذي يضطلع به المجتمع المدني في تعزيز عملية المصالحة الوطنية، لذا ستتبنى قانوناً لمنظمات المجتمع المدني يتسم بالانفتاح والديمقراطية والعمل على تفعيله بغية تعزيز دورها بهذا الصدد.
* حكومة العراق عازمة على حماية الديمقراطية من خل أنظمة تتسم بالشفافية والمساءلة يتم عن طريقها احترام سيادة القانون وبالتحديد حقوق الإنسان.
* أن تعمل الحكومة على وضع إطار عمل تشريعي يسمح بوجود إعلام حر ومستقل مدركة دور الإعلام في تعزيز الحريات الفردية وقيام مجتمع منفتح.

ب. تطبيق البرنامج السياسي والتشريعي:

* أن يعمل مجلس النواب على تبني جميع التشريعات المشار إليها في الملحق ٣ بحسب الأولويات والبدء بالتطبيق الفوري لها وفقاً للجدول الزمني الذي تم تحديده.
* يقتضي الدستور العراقي مراجعة من مجلس النواب. ستتابع الأطراف العراقية هذه العملية وفقاً لبنود الدستور بحسب الأولوية وبروح المصالحة الوطنية وبطرق تعزز وحدة العراق. وسيتم نشر حملات توعية لضمان شمولية عملية مراجعة الدستور.
* أن تضمن الحكومة إصدار جميع القوانين الرئيسية المشار إليها في الدستور حتى يتسنى تنفيذها، كما تقوم بإنشاء جميع الهيئات المستقلة المنصوص عليها في بنود الدستور.
* أن تحدد الحكومة تاريخياً معينا لإجراء الإنتخابات البلدية وانتخابات مجالس المحافظات، ويجب أن تكون في الفترة الواقعة خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٧ ومنتصفه حالما تتوفر جميع الشروط الأساسية الملائمة لعملية التصويت الحر والنزيه.

ج. التعاون والتكامل الإقليمي والدولي:

* أن يسعى العراق بقوة إلى تعزيز الانسجام والتفاهم بين جميع جيرانه، بحيث لا يسمح باستخدام أراضيه ومواده بما يتعارض مع مصالح أي من جيرانه، وأن لا يسمح بأي تدخل في شؤونها الداخلية. وتعتبر مسألة الاحترام المتبادل للسيادة والتعاون على أساس المصالح المشتركة أمراً حتمياً في استقرار المنطقة.
* أن تعمل الحكومة مع شركائها الإقليميين والدوليين سعيا للحفاظ على وحدة الأراضي العراقية وتأمين حدوده ووضع حد لدخول الإرهابيين والمجرمين وتدفق الأسلحة إلى العراق.
* وستخوض الحكومة في مفاوضات مع دول الجوار من أجل ترجمة الاتفاقيات التي تم التوصل إليها خلال الاجتماع التاسع لوزراء خارجية دول جوار العراق الذي عقد في ٩ تموز / يوليو ٢٠٠٦ والاجتماع الثالث لوزراء داخلية دول جوار العراق الذي عقد في ١٨ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٦ إلى برامج تعاونية ملموسة، بحيث تشمل هذه البرامج على إنشاء لجنة ثنائية مشتركة مع كل دولة من دول الجوار بغية تعزيز السيطرة على الحدود، ومكافحة الإرهاب والتهريب وبهذا تقدم الدعم للعملية السياسية القائمة حاليا في العراق.
* كما ستواصل الحكومة تشجيع الدول العربية والإسلامية في المنطقة وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ودول الخليج العربي على دعم المصالحة الوطنية في العراق والعمل معا نحو إقامة منطقة تسودها روح الصداقة والتعاون. ومن المؤمل أن تقدم الأمم المتحدة مساعداتها لهذه المبادرة الإقليمية.

منع المرور على الجسور والأنفاق أربك حركة السير والحياة العامة في بغداد

سعد حسين

الحقت اجراءات الدولة بمنع استخدام الانفاق وغلق بعض الطرق والجسور اضرارا اقتصادية واجتماعية بالغة فضلا عن حدوث اختناقات في حركة سير المرور داخل العاصمة بغداد ولمعالجة المشكلة، طبق نظام سير المركبات على اساس الارقام الزوجية والفردية الذي وان كانت له مردودات ايجابية في تخفيف حدة الإزدحام نسبيا، الا انه لم يكن كافيا لحل الازمة التي يصعب تقدير الخسائر المادية الناتجة عنها.

وللوقوف على جانب من ابعاد المشكلة التقت "بهرا" بعدد من المواطنين لاستطلاع ارائهم، في البداية حدثنا ضابط المرور سلمان عن اسباب ازمة السير في بغداد قائلا: ان مشكلة الازدحام ليست حديثة اذ بدأت في منتصف الثمانينات وتعاظمت تدريجيا حتى وصلت الى مستواها الحالي نتيجة زيادة عدد السكان وتوريد مئات الالاف من المركبات بعد اطلاق حرية الاستيراد في اعقاب سقوط النظام، ولولا اتخاذ الدولة قرارا بمنع استيراد السيارات التي انتاجها يزيد عن السنتين لاصبحت حركة السير شبه متوقفة في مركز العاصمة التي تعد مركز الانشطة التجارية والمالية في العراق واضاف سلمان: وبدلا من البحث عن وسائل لاعادة النظر في حركة السير لتسهيل انسياب المركبات، برزت لنا مشاكل جديدة لم تكن في الحسبان اثرت بشدة على نظام السير منها اغلاق بعض الطرق والجسور لاسباب امنية كجسري المعلق والائمة واقامة الحواجز الكونكريتية واستخدام اطراف الشوارع من قبل الباعة المتجولين، ما صعب كثيرا من الازمة، زد عن ذلك قيام ضباط المرور بوقف السير في مرات عديدة خلال النهار عند مرور المركبات العسكرية الاميركية والعراقية وسيارات المسؤولين والاسعاف.

ويمكن تصور معاناة رجل المرور وما يواجهه من ظروف عمل قاسية عندام تسطع فوق راسه حرارة الشمس اللاهبة في الصيف وتصاعد نقمة السواق لفقدانهم صبرهم وهم في طابور الانتظار.

يضيف زميله المفوض حسين: ان صبر رجال المرور لا يشعر بحرارته وعذابه سواهم ومع ذلك يواصلون جهودهم وعملهم دون كلل او ملل، ولكن اخطر ما نواجهه اليوم هو العمليات الانتحارية والمركبات المفخخة والعبوات الناسفة التي تستهدف اجمعات والحشود البشرية وطبعا رجل المرور نجده في وسط هذه الاخطار لذلك تكون فرصة نجاته قليلة لثباته في موقعه طوال النهار في حين ان سائق المركبة يتعرض للخطر في لحظة اجتيازه وهذا ما افقدنا العديد من زملائنا الشهداء والمصابين.

وفي لقاء مع صاحب احد المجلات التجارية في بغداد صور لنا المشكلة من زاوية اخرى فقال انة توريد البضائع الى الشورجة والمخازن في شارعي الرشيد والجمهورية بات صعبا للغاية وعليه نضطر الى تفريغ الحمولة في اطراف المدينة ومن ثم نقلها بمركبات حمل صغيرة وهذا طبعا يزيد من اسعار البضائع واحيانا يتلف بعضها اثناء الحمل والتفريغ، كما ان التجار الصغار يفضلون ابرام عقود الشراء في سوق جميلة والكرادة وغيرها لسهولة الحركة واستلام البضاعة فضلا عن ذلك فإن وصول العمال عادة ما يكون محفوفا بالمخاطر، وتضاعفت اجورهم اكثر من مرة كذلك ارتفعت اسعار التخزين والحراسة وللاسف فان المشتري يتحمل اعباء ذلك، الا ان التاجر تضرر ايضا نتيجة انخفاض المبيعات.

على الصعيد نفسه قال المهندس كمال: ان اسعار الوقود على المستويين الوطني والعالمي قد ازدادت وان الازدحام الشديد في حركة السير يؤدي الى هدر كبير في الوقود واستهلاك مكائن المركبات ويلحق تلوثا بالبيئة وهذه خسائر غير منظورة يضاف اليها ساعات الانتظار الناجمة عن الازدحام التي لو كرست لغرض العمل والانتاج لامكننا تقدير حجم الخسائر التي يسببها الازدحام المروري وما يمس المواطن في هذه الاضرار هو ارتفاع اجرة النقل بالتاكسي التي يبررها السائق بازمة حركة المركبات في وسط بغداد.

تقول السيدة عذراء موظفة في احدى الوزارات الواقعة في الرصافة بالقول: بان منتسبي وزارتنا من سكنة الكرخ ويصلون الى عملهم متأخرين في احيان كثيرة وكذلك الصعوبات التي يواجهها ابنائنا الطلبة في الجامعات الذين كبقية العراقيين لا يستطيعون عبور نهر دجلة من اقرب جسور منطقة سكناهم، فمن يسكن الزوية يضطر لاستخدام جسر الباب الشرقي بدلا من المعلق للعبور الى الكرخ وكذلك سكنة الاعظمية والكاظمية والمدن الاخرى على جانبي ضفة نهر دجلة.

يشارك السيد نجم عبد الله في بيان رأيه قائلا: نتوخى من حملة الخطة الامنية لمدينة بغداد ان ترفع الحواجز الكونكريتية والاسلاك الشائكة وتعيد حرية المرور عبر الجسور والانفاق هذه الاجراءات من شأنها ان تخفض بدرجة عالية من ازمة المرور، ليس هذا كافيا، على مديرية المرور ان تشدد من تدابيرها لتنظيم حركة السير وتعيد تخطيط الشوارع ومنع التجاوزات واعادة العمل بنظام المخالفات لمن يترك مركبة في الاماكن الممنوعة التي توقف او تعرقل حركة السير، كما ينبغي التفكير بحلول اخرى للتخفيف من الازمة كاعادة النقل العام بالباصات الحمراء في وسط بغداد حيث تستطيع كل حافلة نقل ستين راكبا وهذا يعني الاستغناء عن دخول ما يزيد عن عشرين تاكسي في شارعي الجمهورية والرشيد وكذلك تحديد حزام وهمي احمر في مركز العاصمة لايسمح بدخول الشاحنات الكبيرة والمركبات القديمة التي تطلق الابخرة السامة من محركاتها المستهلكة او تتوقف فجأة في وسط الشارع نتيجة عطل ميكانيكي.

ويضيف السيد مسعود بهذا الجانب قائلا: يتوجب على مديرية المرور الابقاء على نظام الفردي والزوجي لحركة المركبات حتى وان اطلقت حرية استخدام الانفاق والجسور والطرق المغلقة، كما ينبغي اعادة تشغيل نظام الاضوية المرورية ونصب العلامات والاشارات المرورية لما لها من اهمية في تخفيض عدد الحوادث التي تعد من العوامل التي تعيق حركة المرور لاسيما الاشارة الخاصة بعبور المشاة في اماكن محددة وتحديد غرامات تصاعدية للمخالفين الذين يعبرون الشوارع بشكل عشوائي.

في ضوء العرض للمظاهر السلبية الناجمة عن غلق الجسور والانفاق والشوارع في بغداد، لابد للجهات الرسمية ان تضع الحلول لمعالجة الازمة التي تترك ايضا نتائج اجتماعية سيئة على المجتمع العراقي، اذ بسبب صعوبة حركة السير وارتفاع اجور النقل الخاص تأثرت الروابط والعلاقات بين الاسر البغدادية ولم تعد الزيارات تتم فيما بينها كما كانت في السابق سواء بين ابناء العائلة الكبيرة او بين الاصدقاء وهذا بطبيعة الحال ينحسب على تركيبة العائلة العراقية ووحدتها وتماسك نسيجها الاجتماعي.